



واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة وصفية)

د. سعود غسان البشر
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: salbsheer@ksu.edu.sa

الملخص

تبرز مؤسسات التعليم في الولايات المتحدة كواحدة من أفضل المؤسسات التعليمية في العالم، مما يدفع الباحثين إلى محاولة اكتشاف واقع التعليم في تلك الدولة. وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف واقع تعليم ما قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للوصول إلى إجابات لتساؤلات الدراسة. وتسعى الدراسة إلى التعرف على ثلاثة جوانب لواقع التعليم العام في الولايات المتحدة: الجانب الأول هو التعرف على المعلومات والإحصائيات الحديثة حول النظام التعليمي والمدارس العامة، والثاني هو التعرف على الجهات المشرفة على المدارس العامة وطرق تمويل المدارس العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تمويلها يتم من ثلاث جهات، والثالث هو اكتشاف القضايا والتحديات التي تواجه المدارس العامة في الولايات المتحدة في الأعوام القليلة السابقة، وناقشت الدراسة عددًا من القضايا ذات الصلة بالموضوع مثل قضايا الاختبارات المعيارية وتمويل المدارس والعدالة الاجتماعية، وتفاوت الرواتب بين المعلمين والمعلمات في التعليم العام وغيرها من الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: المدارس في الولايات المتحدة، نظام التعليم في الولايات المتحدة، قضايا التعليم.



The Reality of Public K-12 Education in the United States of America (A descriptive study)

Dr. Saud G. Albeshir

Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, KSA

Email: salbsheer@ksu.edu.sa

ABSTRACT

Education institutions in the United States stand out as one of the best educational institutions in the world, which prompts researchers to try to discover the reality of education in that country. This study aims to discover the reality of public K-12 education in the United States of America. The researcher used the descriptive approach to find answers to the study questions. The study seeks to identify three aspects of public education in the United States. The first aspect is getting acquainted with recent information and statistics about the educational system and public schools. The second is to identify the authorities supervising public schools and the methods of financing public schools. The third is to discover the issues and challenges facing public schools in the United States in the past few years. The study discussed several issues related to the subject, such as issues of standardized tests, school financing, social justice and other topics.

Keywords: schools in the United States, education system in the United States, education issues.



المقدمة

تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم في مجالات كثيرة منها المجال الاقتصادي والعسكري والتقني. كما تتميز على دول العالم في جودة نظامها التعليمي. وقد تأسست أول مدرسة في ما يسمى اليوم بالولايات المتحدة عام 1628 في نيويورك، وكانت مدرسة خاصة، أما أول مدرسة عامة فقد كانت في مدينة بوسطن عام 1635، وهي مدرسة بوسطن النحوية، وكانت اللغة الرسمية للتدريس هي اللغة اللاتينية (Fraser, 2014). وتعد البداية الحقيقية لميلاد المدارس العامة في الولايات المتحدة انطلاقاً من المدارس المشتركة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر بفضل عدد من التربويين والحقوقيين وعلى رأسهم السيد هوراس مان الذي يعتبر عراب المدارس العامة في البلاد. وقد ساهمت الثورة الصناعية في انتشار المدارس العامة؛ لأن المصانع تحتاج إلى عمال يستطيعون القراءة والكتابة والتعامل مع الماكينات (Peterson, 1964). وقد عايشت المدارس الأمريكية المتغيرات التي عاصرها المجتمع الأمريكي، ومن أبرزها الحرب الأهلية التي انتهت عام 1865 بانتصار الاتحاديين على الانفصاليين، ومع نهاية الحرب الأهلية تم تحرير العبيد، لتبدأ مرحلة جديدة في عمر المدارس العامة، حيث فتحت مدارس للطلاب من السود والأقليات العرقية. واستمر الفصل العنصري في المدارس لعقود طويلة، حيث كان البيض يدرسون في مبان منفصلة عن السود. وفي عام 1954 أصدرت المحكمة العليا حكماً تاريخياً في قضية تعرف بقضية براون، أنهى الفصل العنصري في المدارس والمرافق العامة (Kraus, & Stevens, 2019).

وشهدت الساحة التعليمية منذ خمسينيات القرن الماضي تحولات غير مسبوقه في تاريخ التعليم في الولايات المتحدة، وذلك عندما بدأت الحكومة المركزية التدخل في المشهد التعليمي بشكل مباشر بعد أن كانت مسؤولية التعليم مسألة داخلية تخص الولايات. وصدر قانون فيدرالي عام 1958 يدعم بعض البرامج والأبحاث في مؤسسات التعليم بما فيها المدارس العامة نتيجة تقوى السوفيت على الولايات المتحدة ووصولهم إلى القضاة (Alexander & Alexander, 2019). وفي عام 1964 صدر قانون الحقوق المدنية الذي يساوي بين أجور العاملين من الرجال والنساء، وأثر هذا على المدارس العامة؛ لأن المعلمات كن يتقاضين رواتب أقل من رواتب زملائهن الرجال (Shannon & Hunter, 2020). وفي عام 1965 صدر قانون دعم المدارس العامة وهو قانون ساهم في تمويل عدد من البرامج وبناء مدارس جديدة في مختلف الولايات، وتوالت قوانين تتعلق بالطلاب من ذوي الإعاقة والأقليات. وفي عام 1983 صدر تقرير الأمة في خطر الذي يصف المدارس الأمريكية بالفشل، وأنه قد حان وقت الإصلاح وليس التحسين في مسيرة التعليم العام في البلاد. وقد ساهم تقرير الأمة في خطر في كثير من التغييرات في المشهد التعليمي في البلاد، فنتيجة لذلك التقرير تم تكثيف استخدام الاختبارات المعيارية ومراقبة الحكومة المركزية لنتائج المدارس، وانتشرت المدارس المستقلة وازداد دور الحكومة المركزية في السيطرة على مفاصل المدارس العامة من خلال قانون لا يوجد طفل خلف الركب لعام 2001 بعد أن كان التعليم والمدارس العامة من مسؤوليات الولايات فقط، ولا دور للحكومة المركزية فيه سوى الإشراف والاستشارة (Floden & Others, 2020; Tan & Others, 2019). وتختلف وجهات أنظار المتخصصين في ازدياد دور الحكومة المركزية في التعليم، فمنهم من يؤيدون هذا الاتجاه نظراً لفشل الولايات في إدارة التعليم، وأهمية وجود مرجعية موحدة لجميع الولايات كما هو الحال في بعض الدول الأوربية؛ فيكون اتخاذ القرارات أسهل والنتائج والتغيرات أسرع، بينما يرى فريق من العلماء التربويين أن تدخل السياسيين في واشنطن في الجانب التعليمي سوف يؤدي إلى تسييس مسألة التعليم، وجعل التعليم ورقة مناورة بين السياسيين، ولا سيما أن قضية التعليم مسألة مهمة للمواطنين وأبنائهم وقد يستغلها السياسيون للحصول على أصوات تقودهم إلى الفوز بمقاعد في الكونغرس أو حتى الفوز برئاسة البيت الأبيض (Goldstein, 2015; Spring, 2011).

أهداف ومنهجية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اكتشاف واقع التعليم العام في الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بالجوانب الإحصائية والديمقراطية المتعلقة بالمدارس العامة. كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع التنظيم والهيكل التنظيمي لنظام تعليم ما قبل الجامعي في الولايات المتحدة. وحاولت الدراسة معرفة طرق تمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة. كما درس الباحث أبرز التحديات والقضايا المعاصرة التي تواجه قطاع التعليم العام في الولايات المتحدة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات البحث.



أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس وهو ما واقع التعليم العام في الولايات المتحدة؟ والإجابة عن الأسئلة المتفرعة منه، وهي ثلاثة أسئلة:

ما واقع المدارس العامة في الولايات المتحدة وما يتعلق بها؟

ما واقع التنظيم الإداري والمالي لمؤسسات التعليم العام في الولايات المتحدة؟

ما هي التحديات التي تواجه التعليم العام في الولايات المتحدة؟

المبحث الأول

واقع المدارس العامة في الولايات المتحدة

يبلغ عدد التلاميذ في المدارس الحكومية الأمريكية لعام 2020 قرابة 49,4 مليون تلميذ، يمثلون 87% من نسبة التلاميذ في البلاد. أما النسبة المتبقية من التلاميذ فيدرسون في مدارس خاصة أو في التعليم المنزلي الذي يعد شكلاً من أشكال التعليم المسموح بها قانونياً في الولايات المتحدة. وتقدر نسبة الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة بـ 10%، و 3% من التلاميذ يتلقون التعليم المنزلي الذي يعد خياراً لكثير من العوائل المحافظة التي ترى أن المدارس الأمريكية فيها كثير من المخالفات السلوكية والدينية. ويلتحق كثير من الأطفال بمدارس ما قبل الابتدائية، ففي عام 2019 التحق 54% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات بمدارس رياض الأطفال (Irwin & Others, 2023).

وفي عام 2020 يبلغ عدد المدارس العامة في الولايات المتحدة 98577 مدرسة عامة، ويبلغ عدد المدارس الخاصة 4500 مدرسة. وتختلف سنوات المراحل الدراسية بحسب مديريات التعليم، فبعض مديريات التعليم تقسم سنوات التعليم في المراحل كالتالي: 6 سنوات للمدارس الابتدائية، 3 سنوات للمدارس المتوسطة، و 3 سنوات للمدارس الثانوية، وهذا الشكل هو السائد، ولكن بعض مديريات التعليم تقلل سنوات الابتدائية إلى 4 أو 5 سنوات، وتضيف سنة في المتوسطة والثانوية. وانتشر في السنوات الأخيرة نوع جديد من المدارس العامة وهي المدارس ذات الإدارة الذاتية أو ما تسمى بمدارس الميثاق، وهي مدارس مستقلة وبلغ عددها 7500 مدرسة، وفي عام 2020 تجاوز عدد طلابها 3,7 مليون متعلم أو ما يقارب 7,7% من مجموع عدد طلاب المدارس العامة، وهذا توسع سريع، حيث لم يتجاوز عدد طلابها 1,8 مليون متعلم وفي عام 2010، ومن المتوقع توسع المدارس المستقلة بشكل أكبر في السنوات القليلة القادمة (Irwin & Others, 2023).

والتلاميذ من العرق الأبيض يشكلون الأغلبية من حيث عدد التلاميذ في المدارس الحكومية بنسبة 46 في المئة، وهذه نسبة قليلة جداً مقارنة بنسبتهم في فترات تاريخية سابقة. ويشكل التلاميذ من أصول مكسيكية 28 في المئة من مجموع التلاميذ في المدارس الحكومية بزيادة كبيرة جداً، ويتوقع أن يصبح التلاميذ من أصول مكسيكية أغلبية تلاميذ المدارس الحكومية قبل عام 2050؛ لأن معدلات زيادتها كبيرة جداً. ويأتي في التصنيف الثالث من حيث أكبر عرقية من الدارسين، التلاميذ من العرق الأسود حيث يشكلون 51 في المئة من مجموع تلاميذ المدارس الحكومية لعام 2020، والطلاب من أصول آسيوية يشكلون قرابة 6% من طلاب المدارس العامة، ونسبة الأطفال من السكان الأصليين أقل من 1 في المئة في العام المذكور نفسه (Irwin & Others, 2023).

وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصائيات التربوية، بلغ عدد التلاميذ الذين يتلقون خدمات التربية الخاصة في المدارس الحكومية وأعمارهم بين 3 إلى 21 سنة حوالي 7,1 مليون تلميذ في عام 2021، أي: 15% من إجمالي التلاميذ. وبرامج التربية الخاصة ونفقاتها تتحملها الحكومة الفيدرالية وفقاً لقانون تعليم الأطفال المعاقين حيث يكفلها قانون عام 1975 وقانون 1990 خدمات التربية الخاصة للأطفال والشباب من ذوي الإعاقة من سن 3 إلى 21. وأكبر فئة من التلاميذ الذين يتلقون خدمات التربية الخاصة هم التلاميذ ذوي الصعوبات التعليمية، ويقدرون بـ 35% من مجموع التلاميذ. وثاني أكبر فئة من تلاميذ التربية الخاصة هم الأطفال الذين يعانون من صعوبات في النطق والكلام، ويقدر بـ 21%. وتأتي الإعاقات الحركية في المرتبة الثالثة بنسبة 13%، وتشكل نسبة الأطفال الذين يعانون من التوحد 8%. وأكبر عرق من التلاميذ ذوي الإعاقة هم من السكان الأصليين (الهنود



الحرر وسكان الألسكا)، رغم أنهم يمثلون أقل من 2% من مجموع تلاميذ المدارس بشكل عام، ونسبة التلاميذ الذين يعانون من الإعاقة من السكان الأصليين 17%، ويليهم التلاميذ السود ونسبتهم 15% من مجموع التلاميذ الذين يعانون من إعاقة، ثم التلاميذ من العرق الأبيض ونسبتهم 13%، وتعتبر نسبة الإعاقة في العرق الأبيض قليلة مقارنة بالأعراق الأخرى. وفي المرتبة الرابعة من حيث نسبة الإعاقة هم التلاميذ من أصول مكسيكية حيث يعاني 12% منهم من إعاقة واحدة على الأقل (Irwin & Others, 2023).

ولا يوجد في الولايات المتحدة مناهج وطنية موحدة، فكل ولاية ومديرية تعليم مسؤولة عن تطوير مناهجها، ولكن يوجد اختبارات معيارية شبه موحدة ومعايير وطنية للمناهج تم تطويرها عام 2012، تمثل الخطوط العريضة لأهداف المناهج الدراسية بكل المراحل التعليمية الأساسية (Spring, 2020). ويتم تقييم جميع الطلاب في الصف الرابع والثامن في مهارات القراءة والرياضيات في الاختبارات الوطنية التحصيلية، وتشير النتائج إلى انخفاض متوسط الدرجات في الاختبارات الوطنية في الرياضيات والقراءة لعام 2022 مقارنة بمتوسط الدرجات فيهما في عام 2019 بشكل كبير. ومن أهم أسباب انخفاض الدرجات هي حدوث جائحة كورونا التي أدت إلى إيقاف الحضور إلى المدارس لمدة طويلة، مما انعكس سلباً على تعليم الطلاب. وتحاول المدارس حالياً معالجة الفاقد التعليمي. وقد حققت التلاميذ من العرق الآسيوي درجات أعلى مما حققتها التلاميذ من الأعراق الأخرى، كما كانت الإناث أعلى درجات من الذكور، وتبلغ نسبة التسرب من التعليم 5,3% حيث إن هؤلاء لا يكملون المرحلة الثانوية (Spring, 2020; Irwin & Others, 2023).

في عام 2020-2021 بلغ عدد المعلمين في المدارس العامة 3,8 مليون، ويشمل هذا العدد المعلمين بدوام كامل أو جزئي. ويشكل الإناث غالبية الكادر التدريسي بنسبة 77%. ويسيطر البيض على وظائف التعليم حيث إن 80% من المعلمين هم من العرق الأبيض. كما أن 46% من الطلاب من العرق الأبيض نفسه. ويرى بعض الباحثين أن نسبة تمثيل العرق يجب أن تكون متوازنة بين الطلاب والمعلمين، وهذا الاتجاه يرجع إلى أسباب تاريخية متعلقة بالعنصرية في الولايات المتحدة. ويبلغ عدد المعلمين من العرق الهسبانك أو المكسيكي حوالي 9%، بينما يبلغ عدد الطلاب من هذا العرق 28%، وتشير بعض الأبحاث إلى أن المتعلمين يتعلمون بشكل أفضل من المعلمين الذين يشكونهم الخلفية العرقية والثقافية والاجتماعية. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة المعلمين السود 6%. وتعيين المعلمين لا يتم بشكل مركزي، فكل مديرية تعليم مسؤولة عن توظيف المعلمين؛ لذلك وجد تفاوت في رواتب المعلمين من منطقة إلى أخرى، وفي عام 2021 كان متوسط رواتب المعلمين في المدارس العامة 61500 دولار (Irwin & Others, 2023).

المبحث الثاني

واقع التنظيم الإداري والمالي في المؤسسات العامة لتعليم ما قبل الجامعية

التعليم في الولايات المتحدة غير مركزي، فكل ولاية مسؤولة عن توفير خدمات التعليم في الولاية (Spring, 2020). ولا يوجد قانون فيدرالي يلزم الأطفال بحضور المدرسة، لكن جميع الولايات لديها قوانين إجبارية للتعليم تفرض التعليم على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة، وبعض الولايات تجعل التعليم إجبارياً حتى السن 18. وهناك جهات تؤثر على القرارات التعليمية والتي تتطور لتصبح قوانين، ومن الجهات المؤثرة الحكومات سواء كانت الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، كذلك تتأثر المدارس العامة بالقوانين الصادرة عن المجالس التشريعية سواء على مستوى البلاد أو مستوى الولايات، كما بأحكام المحاكم الفيدرالية خاصة ما تصدر من المحكمة العليا في واشنطن. ويمكن تقسيم الهرم التعليمي في الولايات المتحدة إلى ثلاثة مستويات، المستوى الأول هو وزارة التعليم وهي تلعب أدوار كبيرة مقارنة بدورها السابق. والمستوى الثاني هو مستوى إدارات التعليم على مستوى الولايات، والمستوى الإداري الثالث يشمل مجالس التعليم في مديريات التعليم والمستوى التنفيذي الذي يتولاه مدراء المدارس ومساعدوهم (Alexander & Alexander, 2019).

**وزارة التعليم:**

رغم انعدام مركزية التعليم في الولايات المتحدة، تقوم وزارة التعليم في واشنطن وهي أعلى هيئة تعليمية في البلاد بأدوار مهمة. وتأسست وزارة التعليم في عام 1867 للميلاد للإشراف على الوضع التعليمي في البلاد ومتابعته، حيث إن مسؤولية التعليم كانت كلها على عاتق حكومات الولايات دون أي تدخل من الحكومة المركزية، لكن الوضع بدأ يتغير في بداية خمسينيات القرن الماضي، حيث بدأت الحكومة المركزية في التدخل في الشؤون التعليمية بشكل أكبر بعد حكم المحكمة العليا في قضية براون لعام 1954، وهذا الحكم أنهى الفصل العنصري في المدارس، حيث كان السود يدرسون في مدارس وجامعات معزولة عن البيض في أغلب الولايات خاصة الجنوبية منها. وتم أيضًا إصدار قانون تعليمي فيدرالي يسمى قانون التعليم للدفاع عن الوطن في عام 1958 بعد التفوق السوفيتي وتمكُّنه من الوصول على القضاء، مما يشكل تهديدًا للأمن الأمريكي، وساهم هذا القانون في تمويل الحكومة الفيدرالية للمرة الأولى للمدارس العامة في البلاد بغية تطوير التعليم. وفي عام 1965 أُصدر أيضًا قانونًا لدعم المدارس العامة، وذلك لتقليل الفجوة التي بين المدارس في الأحياء السكنية الغنية والفقيرة من ناحية جودة التعليم. وتأتي قدرة الحكومة المركزية في التأثير على المدارس عن طريق فرض قوانين تعليمية مدعومة بالتمويل الكبير الذي يصل إلى 15 في المئة من ميزانيات المدارس الحكومية في البلاد عن طريق وزارة التعليم في واشنطن. وبهذا يتضح أنّ الحكومات المركزية والجهات التشريعية في الكونغرس سواء من مجلس النواب أو الشيوخ بالإضافة إلى أحكام المحكمة العليا في واشنطن من أهم العوامل المؤثرة في القوانين التعليمية على المستوى الوطني (Alexander & Alexander, 2019; Spring, 2021).

ومن مسؤوليات وزارة التعليم مراقبة تطبيق القوانين الفيدرالية في المدارس الحكومية، وتمويل المدارس الحكومية بين 8 إلى 15% من ميزانيات المدارس العامة، والإشراف على برامج التربية الخاصة وتمويلها في كل المدارس الأمريكية، ومراقبة الجودة التعليمية في المدارس الأمريكية، ومن مسؤوليات وزارة التعليم مراقبة الوضع التعليمي في التعليم العالي، وتقديم مبادرات لتحسين التعليم، وعقد مؤتمرات تعليمية سنوية، وتصميم المعايير التعليمية لجودة الأداء التعليمي. ويعمل أكثر من 4400 موظف في مكتب التعليم في واشنطن، وميزانية مكتب التعليم لا تقل عن 67 مليار دولار في السنة (U.S. Department of Education, 2023).

مديريات التعليم:

مجالس التعليم في المقاطعة التعليمية: يتكون كل مجلس من عدة أعضاء من سكان المقاطعة؛ لأنهم هم الذين يدفعون الضرائب التي يذهب جزء كبير منها إلى المدارس في المقاطعة التي يسكنون فيها، ومن ثم يجب أن يشرفوا على المدارس؛ لأنهم ممن يمولونها. يوجد في أمريكا تقريبًا ما يزيد عن 14000 مجلس تعليم، وتختلف أحجام مسؤوليات مجلس التعليم حسب عدد المدارس التابعة لها، فبعض المقاطعات التعليمية ضخم مثل مقاطعة مدينة نيويورك التعليمية حيث يوجد أكثر من 1800 مدرسة تابعة لمجلس التعليم هناك، بينما يوجد مجلس تعليم لا يشرف إلا على مدارس قليلة لا تزيد عن ثلاثة مدارس وربما مدرسة واحدة. (U.S. Department of Education, 2023)

يختلف عدد أعضاء مجلس التعليم حسب المقاطعة التعليمية، ولا يزيد عادةً عن عشرة أشخاص يمثلون دافعي الضرائب في المقاطعة، حيث يدفعون ضرائب عقار على مساكنهم بشكل سنوي تدفع لحكومة المقاطعة مباشرة وليست للولاية، فهناك أنواع كثيرة من الضرائب، منها ضرائب المشتريات وهي تدفع لحكومة الولاية بشكل عام، وضرائب فيدرالية تستقطع من رواتب الموظفين ومن رجال الأعمال، وضرائب على قيمة العقارات المملوكة وهي تدفع لحكومة المقاطعة لتمويل التعليم والأمن والحدائق وغيرها. والطريقة السائدة في مجالس التعليم هي الانتخابات فكل من يستوفي شروط العضوية يحق له الترشح والمشاركة في الانتخاب، وتختلف الشروط من مجلس تعليم إلى آخر. كما أنّ بعض مجالس التعليم تكتفي بالتعيين المباشر للأعضاء لكن عددها لا يتجاوز 8 في المئة من مجالس التعليم في البلاد (Spring, 2020).

تغيّر كثير من أدوار مجالس التعليم وتراجع بعضها مقارنة بالعقود الماضية التي كانت مجالس التعليم هي المسؤولة بشكل كلي عن التعليم في المدارس التابعة لها (Kowalski, 2006). وتجد مجالس التعليم في المقاطعات التعليمية حاليًا نفسها مجبرة على تطبيق بعض الممارسات رغم كثرة الجدل حولها بين مؤيد



ومعارض، منها: كثرة تطبيق الاختبارات المعيارية لكل التلاميذ، ومشاركة درجات وبيانات التلاميذ مع الحكومة الفيدرالية، وإغلاق المدارس بناء على درجات التلاميذ في الاختبارات المعيارية، وكثرة الشروط والمتطلبات لتعيين المعلمين الجدد وفقاً لقانون عدم ترك أي طفل وراء الركب لعام 2001، وهو أمر أثر سلباً على قطاع التعليم حيث أصبح الكثير يتجنب العمل كمدرس نظراً لكثرة المتطلبات خصوصاً وأن رواتب المعلمين زهيدة إذا قُورنت بمكاسب أصحاب المهن والحرف؛ لذلك تعاني الكثير من المدارس من عدم توفر معلمين جدد مما ولد عجزاً كبيراً في عدد المعلمين في المقاطعات التعليمية (Sutcher, & Carver-Thomas, 2019).

ومن أهم مسؤوليات مجلس التعليم تعيين مدير التعليم لمقاطعة التعليم، والذي يسمى بالمراقب، وتعتبر مسألة حساسة جداً لكون مدير التعليم هو الرجل الأول في التعليم. مدير التعليم أو ما يسمى بالمراقب في المقاطعات التعليمية هو الرجل الأول والسلطة الأقوى في تسيير الأعمال في المدارس التابعة لسلطته، وله الصلاحيات الواسعة لاتخاذ القرارات المصيرية مثل تعيين قيادات المدارس والمعلمين، كما يقوم المدير/المراقب بأعمال واسعة ومعقدة، ويكون دائماً تحت أنظار الإعلام والأهالي في حالة حدوث أية جريمة أو حادث، وفي المقابل ينسب إلى الفضل بشكل كبير في نجاح مدارس المقاطعة مثل تحسين تحصيل التلاميذ العلمي، وفوز الفرق الرياضية المدرسية على مستوى الولاية ونحوهما (Kowalski, & Brunner, 2011).

ويعاون المراقب عدة مساعدين، وكل مساعد مسؤول عن ملفات خاصة، مثل: التطوير المهني للمعلمين، والتعامل مع الإعلام، وهناك مساعدون للأمور القضائية والمالية، ومساعد مدير تعليم لشؤون المناهج؛ لأنه لا توجد مناهج وطنية، فكل مديرية تعليم مسؤولة عن المناهج التي سوف تدرس في مدارسها، ولمدراء المدارس والمعلمين دور كبير في تصميم المناهج. وكلما كان عدد المدارس والطلبة أكبر كلما كان عدد المساعدين أكبر. ويأتي مدير المدرسة في المرتبة الثالثة بعد المراقب ومساعديه، ويلعب مدراء المدرسة أدواراً مهمة منها المساعدة في اختيار المعلمين، وإعداد الميزانية، ومسؤولية النقل المدرسي، والتطوير المهني، وتقييم المعلمين، وغيرها (Kowalski, & Brunner, 2011).

تمويل المدارس:

تمول المدارس العامة من أموال دافعي الضرائب والتي يتم تحصيلها من ثلاثة مستويات حكومية، وهي الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية وحكومة المقاطعة. وتختلف نسبة التمويل بين الجهات الثلاث من منطقة تعليمية إلى أخرى، ولكن بشكل عام تأتي الأموال الأكثر من قبل الولاية، وهي أموال ضرائب القيمة المضافة على المشتريات وضرائب الدخل مع بعض الضرائب على القطاعات التجارية. تدفع حكومة الولاية تقريباً 60% من ميزانيات المدارس الحكومية. وتساهم الحكومة الفيدرالية بجزء جيد من ميزانية المدرسة خصوصاً في تمويل برامج التربية الخاصة وبرامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها، ويتراوح الدعم الفيدرالي حسب معايير معينة ويسهم تقريباً بنسبة بين 8 إلى 15 من ميزانية المدارس الحكومية. كما تساهم حكومة المقاطعات بنسبة تتراوح بين 20 إلى 50 في المئة من ميزانية المدرسة، وتأتي تلك الأموال من الضرائب السنوية على عقارات السكان في المقاطعة التعليمية. وبلغت مخصصات المدارس العامة لعام 2022 حوالي 764 مليار دولار، ومتوسط تكلفة الطالب الواحد أكثر من 17 ألف دولار أمريكي. ودفعت الحكومة المركزية أكثر من 60 مليار دولار للمدارس العامة، بينما بلغت مساهمات حكومات الولايات 357 مليار دولار، وأنفقت حكومات المقاطعات 347 مليار دولار على المدارس العامة. وتختلف تكلفة التعليم لكل تلميذ بحسب المكان الجغرافي، فقد بلغ متوسط تكلفة التعليم في ولاية نيويورك حوالي 2,30 ألف دولار بينما بلغت تكلفة التعليم للطالب في ولاية إيدوهو حوالي 10 ألف دولار لعام 2022 (Irwin & Others, 2023).



المبحث الثالث

التحديات القضايا التي تواجه التعليم العام في الولايات المتحدة

تواجه الساحة التعليمية في الولايات المتحدة عدداً كبيراً من التحديات والقضايا التي تُثير الرأي العام، وبعض التحديات هي تحديات سائدة في قطاعات التعليم في العالم مثل انتشار العنف والتتمر، وتدني النظرة الاجتماعية للمُعَلِّمين، انخفاض دخل المُعَلِّمين مقارنةً بالمهن الأخرى، كثرة التسرُّب من مهنة التعليم. لكن هناك مشاكل وتحديات وقضايا تتفرد بها الساحة التعليمية في الولايات المتحدة عن غيرها، سوف نعرضها في هذا المبحث.

الفقر والتعليم:

بدأت الطبقة الاقتصادية المتوسطة في المجتمع الأمريكي تتلاشى بشكل سريع، وتتحدر لمستويات الفقر، فقد كان جُلُّ الأمريكيين ينتمون للطبقة المتوسطة أو العليا في البلاد حتى فترات قريبة، ففي بداية السبعينات من القرن الماضي كان 61% من الشعب الأمريكي يُنسب إلى الطبقة المتوسطة، لكن في عام 2021 قلت نسبة الطبقة المتوسطة إلى 50%، ويتوقع الاقتصاديون أن تقلَّ نسبة الطبقة المتوسطة بشكل أكبر في الأعوام القليلة القادمة. وتُقدَّر نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 11.4% في شهر يناير لعام 2020، ومن المتوقع أن تكون النسبة أكبر بسبب تداعيات أزمة كورونا وآثارها التي لا زالت مُستمرَّة. ويعيش أكثر من 32 مليون مواطن أمريكي تحت خطَّ الفقر، ويُعرف الفقر في أمريكا بأن يكون الدخل العام للأسرة أقلَّ من المعدَّل الفيدرالي للفقر، فعلى سبيل المثال: يبلغ خطَّ الفقر الفيدرالي لأسرة من أربعة أشخاص 600,24 دولار سنوياً، فإذا كان دخل العائلة المكوَّنة من أربعة أقلَّ من ذلك المبلغ فهم فقراء يستحقُّون مساعدات حكومية (Creamer & Others, 2022).

ويبدأ تأثير الفقر على الطفل من مرحلة الحمل، حيث إنَّ أمَّهُ غالباً لا تملك نفقات زيارة الطبيب لمراقبة جنينها صحياً؛ بسبب عدم وجود نظام صحيٍّ مجانيٍّ للعلاج كما في الدول العربية والأوروبية وكندا... الخ. وقد يكون في حالات عديدة أن الأنثى أو الأمَّ تحمل هذا الجنين خارج مؤسسة الزواج، وهذا الذي يكثر في الأحياء الأمريكية الفقيرة، ونظراً لعدم القدرة المالية على مُراجعة الأطباء خلال مرحلة الحمل وكذلك الولادة؛ فإنَّ نسبة الإعاقات الجسدية والعقلية تزيد بين الفقراء، وبعد عملية الولادة تستمرُّ مُعانة هذا الرضيع مع نقص التغذية الكافية والمراجعات الطبية؛ لعدم توفُّر النقد الكافي لدى الأسر الفقيرة، ممَّا يُهدِّد العديد من الرُضَّع بتعرُّضهم لأمراض ومشاكل صحيةٍ تُؤثِّر على قدراتهم العقلية والجسمية. فجد أنَّ نسبة قلة التغذية والجوع مُنتشرة بين الصغار والرُضَّع في الأحياء الفقيرة. وتُقدَّر الإحصائيات أنَّ طفلاً بين خمسة إلى ستة أطفال يُعاني من نقص التغذية نتيجة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نسبة لا تتفق مع مكانة البلاد في الأوساط العالمية، خصوصاً أنَّها تدعم برامج إنسانية بكلِّ دول العالم، وهذا مثار جدل؛ لماذا لا تُساعد الحكومة فقراءها قبل مُساعدة فقراء الدول الأخرى؟ وهذا ما يُغضب بعض الأمريكيين من دافعي الضرائب، وذلك أنَّ أموالهم تذهب لدعم دول أخرى بعيدة، ولا تُوجَّه إلى الداخل الأمريكي.

وللفقر علاقة قوية مع الفشل الدراسي في المجتمع الأمريكي حسب الدراسات التي تجاوز عددها الألف دراسة؛ وذلك لكونها قضية قديمة مُتجدِّدة، وتُسجَّل الإحصائيات نسباً مُفزعة في عدد الأطفال الذين هم في سنِّ المدرسة الذين يعيشون في الفقر. ووفقاً لمعلومات مركز الإحصاء التربوي فإنَّ 31% من تلاميذ المدارس الحكومية يعيشون في أحياء فقيرة أو فقيرة جداً في عام 2006 للميلاد. لكنَّ الوضع الاقتصادي تفاقم بشكل سريع جداً، وفي عام 2013 للميلاد قُدِّرت الإحصائيات أنَّ 49% من أطفال البلاد بين سنِّ الخامسة حتى السابعة عشرة يعيشون في أحياء فقيرة أو فقيرة جداً.

وللفقر أثر سلبيٍّ على التعليم، ويُساهم في ازدياد المشكلات السلوكية، وكذلك الأطفال الفقراء مهاراتهم اللغوية أقلَّ من أقرانهم ممَّن يعيشون في أسر من طبقات أغنى، ورغم المصاعب المالية الكبيرة التي تُعاني منها المدارس الحكومية ونقص التمويل فيها، فلا تستطيع المدارس أن تقف مكتوفة الأيدي، وتلعب دوراً سلبيًّا في عدم مُساعدة التلاميذ الفقراء، لكن مُساعدة الطلبة الفقراء يضغط على المدارس بشكل كبير خصوصاً على ميزانيَّتها، كما أنَّ كثيراً من المدارس تتخلَّى عن تقديم أو تقليل الخيارات التعليمية المتعلقة بالمواد الاختيارية لتوفير مبالغ مالية، وتوفُّر المدارس تكاليف رواتب بعض المُعَلِّمين ممَّن يخدمون في مواد غير أساسية مثل الموسيقى والتمثيل؛ لصرف تلك المبالغ على الخدمات المقدَّمة للطلبة الفقراء، ومن البرامج المقدَّمة للفقراء: تُقدِّم المدارس الحكومية



وجبات غذائية يومية لأكثر من 22% من التلاميذ بشكل مجاني أو مُخفّض وذلك لمعاونة أكثر من 13.5 مليون طالب يُعانون من مشاكل الحصول على غذاء كافٍ؛ نظراً للفقر الشديد. كما تحرص المدارس على توزيع المعلّبات الغذائية أيام الإجازات وعُطل نهاية الأسبوع على التلاميذ الفقراء، وهذا كله يُشكّل ضغطاً كبيراً على المدرسة، خصوصاً أنّها تعمل ذلك العمل الجليل وهي تُعاني من الفقر. ويُعتبر التلاميذ الفقراء أكثر قابلية للفشل الدراسي وترك المدرسة من التلاميذ الذين ينتمون لعوائل غنية، كما تنتشر بين التلاميذ الفقراء نسب عجز التعلّم والإعاقات بشكل عام مقارنة بزملائهم الأغنياء.

كثرة الاختبارات:

يعتبر بعضُ الباحثين أنّ القوانين التعليمية قد ساهمت في انتشار ظاهرة الإسراف في تطبيق الاختبارات بما فيها الاختبارات المعيارية على طلاب المدارس العامة في الولايات المتحدة، ويُعدُّ تقرير الأمانة الصادر عام 1983 أنّ التعلّم في خطر، ومن أهمّ مشاكله انتشار الاختبارات المعيارية في الولايات المتحدة، حيث وصف التقرير أنّ التعلّم العام في الولايات المتحدة وصل مرحلة الفشل، ويجب إصلاحه، ومن ضمن التوصيات: فرض الاختبارات المعيارية؛ لقياس المخرجات التعليمية وقياس التعلّم. كما ساهمت القوانين الأخرى مثل قانون (لا طفل خلف الركب) الصادر عام 2001 في زيادة الاعتماد على درجات الاختبارات التحصيلية للطلاب في بعض الصفوف الدراسية للحُكم على جودة المدارس (Ravitch, 2016). وقد تُغلق المدارس التي يُحرز طلابها درجات ضعيفة في نتائج الاختبارات المعيارية. وبرغم إيجابيات الاختبارات المعيارية حيث إنّها تقيس تعلّم الطلاب إلا أنّها تسببت في وجود بعض السلوكيات السلبية، منها التلاعب بإجابات الطلاب في الاختبارات المعيارية غير المحوسبة، والسبب في التلاعب أو تعشيش الطلاب بالإجابات خلال الاختبارات هو خشية منسوبي المدارس من خسارة وظائفهم؛ لأنّ قانون 2001 ينصّ على أنّ المدارس العامة التي تتلقّى تمويلاً حكومياً يجب أن يُربط تقييم مُعلّميها بدرجات طلابهم، وكذلك المدارس التي لا يُحرز طلابها درجات جيدة لعدّة أعوام يجب إغلاقها وإعادة تشكيل المدارس بكادر جديد، وجميع المدارس العامة تتلقّى نسبة لا تقلّ عن 8% من تمويلها من واشنطن، فهي مُضطرّة لمسايرة هذا القانون (Zhao, 2014). ويقول بعض الباحثين: إنّ الاعتماد الكلي على نتائج الاختبارات المعيارية سواء التي تقوم بها إدارة التعلّم في الولايات أو الاختبارات الدولية لتقييم المدارس والمعلّمين ليست طريقة عادلة، فبعض المدارس تقع في أحياء فقيرة يُعاني طلابها من قلة الغذاء ومشاكل صحية وسلوكية واجتماعية بالإضافة لقلّة مستوى التعلّم بالنسبة لأولياء الأمور، فهذه العوامل تُؤثر على تعلّم الأطفال ودرجاتهم، وهي مُتغيّرات لا تُراعيها الاختبارات المعيارية، لذلك ينصح الباحثون بأن تقوم الحكومات في الولايات المتحدة بالتركيز على حلّ مشاكل الفقر والمشكلات الاجتماعية، وليس فقط رمي المسؤولية على المدارس (Hursh, 2005).

الطلاب الشواذ:

من القضايا الحديثة على الساحة التعليمية، وبعد تحصيل حقوق الأشخاص الشواذ في الولايات المتحدة، انتشرت ظاهرة المتحوّلين جنسياً من الطلاب في المدارس العامة، وفي ظلّ ارتفاع أصوات الحقوقيين المدافعين عن هذه الفئة الشاذة واستغلال السياسيين والمؤثّرين لقضية ما يُسمّون بالمتليين، أصبح التحدّث بشيء سلبي أو طرح رأي مضاد قد يقود إلى مُشكلات كبيرة، وهذا يشمل المدارس أيضاً، حيث تجد المدارس العامة مشكلة في المسابقات الرياضية التي تُعتبر مهمّة في مُوسسات التعلّم الأمريكية، فقد يُشارك أحد المتحوّلين من الذكور في مسابقات للإناث دون قدرة المدرسة على التّدخل؛ خشية مُساءلات قانونية، وهذا من شأنه أن يُؤدّي إلى تفوّق الطلاب المتحوّلين وإحراز الفوز في المسابقات الرياضية على الإناث؛ بسبب اختلاف التكوين الجسماني. وأيضاً من القضايا المرتبطة بالطلبة الشواذ والمتحوّلين مسألة استخدام دورات المياه، حيث يخشى أولياء الأمور على بناتهم من استخدام دورات المياه بسبب استخدام الطلاب المتحوّلين جنسياً دورات مياه تختلف عن جنسهم الحقيقي؛ ممّا يقود للتحرشات الجنسية. وقد قامت بعض المدارس ببناء حمامات خاصة غير محدّدة الجنس لحلّ هذه الإشكالية، كما يتعرّض الطلاب المتحوّلون جنسياً والشواذ لنسب أكبر من التئمّر في المدارس العامة (Gibbs, 2023).



حوادث القتل الجماعي في المدارس:
لا يكاد يمرُّ عامٌ دراسي بدون حدوث مجازر طلابية سواء في المدارس أو الجامعات؛ بسبب استخدام الأسلحة النارية، ومن أحدث المجازر ما حدث في عام 2022 في مدرسة ابتدائية في مدينة أوفلد في تكساس، حيث قام طالب في المرحلة الثانوية يُدعى سلفادور راموس بفتح النار بالمدرسة الابتدائية، وقام بقتل 19 طفلاً واثنين من أعضاء هيئة التدريس مع إصابات أخرى. وتُعدُّ حادثة عام 1840 من أوَّل حوادث إطلاق النار في المؤسسات التعليمية الأمريكية، وتحديداً في جامعة فرجينيا، حيث قتل طالبٌ جامعي في تخصص القانون أحد أساتذته، وقتل طالبٌ في ولاية كنتاكي مدير مدرسته بطلقة نارية في عام 1853؛ بسبب عقاب المدير لأخيه الأصغر في يوم سبق يوم القتل. وفي عام 1856 قتل مدير مدرسة تلميذاً مُشاعباً بعد ضرب مُبرِّح؛ بسبب عدم طاعة التلميذ لمدير المدرسة بعد نصحها بعدم العبث بإحدى عيش الطيور، لكنَّ التلميذ المشاعب لم يستمع للمدير، وقتل إحدى الطيور ممَّا جعل مدير المدير يشتاظ غضباً على التلميذ، ويُبرحه ضرباً وخنقاً حتى تُوفِّي الصغير، ولمَّا عرف والد الطفل الخبر ذهب للمدرسة وقتل المدير بواسطة مسدس شخصي. وفي عام 1898 قام مجموعة من المراهقين بإيذاء تلميذ خلال معرض مدرسي في ولاية فيرجينيا، وعندما حاول المدرس الدفاع عن تلميذه، قام أحد أفراد هذه المجموعة بإخراج المسدس وقتل المدرس وخمسة آخرين في المعرض المدرسي. (Katsiyannis, 2013; Lee, 2013; & Others, 2023) ومن أبرز حالات إطلاق النار في المدارس الأمريكية الحوادث التالية: في عام 1999 قام طالب بالمرحلة الثانوية في ولاية كولورادو بقتل 13 من زملائه ثم قتل نفسه. وأيضاً في عام 2012 قام شخص مختلٌ عقلياً بقتل 28 تلميذاً ومعلِّم في مدرسة ابتدائية في ولاية كونيتيكت. وفي عام 2018 قام شخص بقتل 17 طالباً ومدرِّس في مدرسة ثانوية في فلوريدا. وتختلف أسباب حوادث استخدام الأسلحة النارية في المدارس؛ منها سهولة الحصول على الأسلحة النارية وانتشارها، وكذلك تعرُّض الأشخاص ممَّن يقومون باستخدام الأسلحة للتتمرُّ، أو وجود اختلالات نفسية. ومهما اختلفت الدوافع تبقى جرائم القتل الجماعي في المدارس من أهم التحديات التي يُعاني منها التعليم العام في البلاد (Lee, 2013).

التفاوت بين الأجرور بين الجنسين:

من القضايا الساخنة في الساحة التعليمية في الولايات المتحدة الفروق بين دخل الذكور والإناث العاملين في المدارس، وقد كان من الشائع تفاوت الأجرور بين الرجل والأنثى، حتى بين من يعملون في نفس المهنة قبل قانون الحقوق المدنية لعام 1964 والذي ساوى بين الأجرور للجنسين. وتشغل المرأة معظم مقاعد التدريس بنسبة كبيرة، حيث تُمثِّل أكثر من 78%، بينما لا يُشكِّل الرجل إلا 24% تقريباً من مجموع المعلِّمين في المدارس المموَّلة حكومياً للعام 2018، لكنَّ المعادلة تنقلب رأساً على عقب عند النظر في إحصائيات المناصب القيادية في مجال التعليم العام، وبشكل غير مُنسجم مع المسار الطبيعي، فقد ذكر مركز الأبحاث التربوي الوطني أنَّ نسبة النساء العاملات بوظيفة (مدير مدرسة) فقط 54% مقابل 46% للرجال في نفس العام المذكور. وتجدر الإشارة إلى أنَّ متوسط رواتب مُديري المدارس يُمثِّل تقريباً ضعف رواتب المعلِّمين في المدارس الأمريكية، فعلى سبيل المثال إذا كان متوسط أجر المدرِّس خمسين ألف دولار سنوياً فإنَّ المدير يحصل على مئة ألف دولار سنوياً. ويتَّمتُّ تنصيب مُديري المدارس في العادة من قِبَل مُراقب التعليم في المنطقة، وقد ذكرت إحصائيات وزارة العمل أنَّ وسيط راتب مدير المدرسة سنوياً (القيمة بين الأعلى والأدنى) لعام 2017 يبلغ 300,94 دولار، بينما بلغ متوسط راتب المدرس 950,58 دولار سنوياً، تُقسم بشكل شهري. وأيضاً تقلُّ نسبة تواجد النساء في وظائف مدير التعليم أو مساعد مدير التعليم، حيث إنَّ الرجال يشغلون أكثر من 73% من نسب الوظائف القيادية في مجالس التعليم، ويتفاضون أجوراً عالية، وهو ما يُبرر تفاوت الدخل بين الرجال والنساء في قطاع التعليم العام (Irwin & Others, 2023).

العدالة الاجتماعية في تمويل المدارس الحكومية:

يُعدُّ التمويل من أهمِّ التحديات التي تُواجه المدارس العامة الأمريكية، وتمويل المدارس العامة يكون من أموال دافعي الضرائب من ثلاثة جهات حكومية: الأولى: الحكومة الفيدرالية في واشنطن، الثانية: حكومات الولايات والتي يبلغ عددها 50 ولاية إضافة لمقاطعة كولمبيا، والجهة الثالثة: السلطات المحلية التي تتبع لها مقاطعة التعليم. وتختلف قيمة ونسب التمويل بين الجهات الثلاث من منطقة تعليمية إلى أخرى، ولكن بشكل عام تأتي الأموال الأكثر من قِبَل الولاية، وهي أموال ضرائب القيمة المضافة على المشتريات وخصومات الدخل مع بعض



الضرائب على القطاعات، وتُساهم كذلك الحكومة الفيدرالية بجزءٍ جيد من ميزانية المدرسة خصوصاً في تمويل برامج التربية الخاصة وبرامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها، ويتراوح الدعم الفيدرالي حسب معايير مُعيّنة، ويُساهم تقريباً بنسبة بين 8 إلى 15 في المئة من ميزانية المدارس الحكومية. كما تُساهم حكومة المقاطعات بجزءٍ كبير من ميزانيات المدارس، وتأتي تلك الأموال من الضرائب السنوية المتحصّلة من الضرائب على عقارات السكان في المقاطعات، ويزداد الصرف على المدارس العامة عاماً بعد عامٍ بشكلٍ مُطرد، وقد بلغ إجمالي ما أنفق على مدارس التعليم العام حوالي 762 مليار دولار لعام 2018/2019، وتزداد النفقات بسرعةٍ كلّ عام. وفي نفس العام الأكاديمي المذكور أنفقت الحكومة المركزية قرابة 63 مليار دولار على دعم بعض البرامج في المدارس العامة مثل برامج تعليم الطلاب ذوي الإعاقة، بينما تتحمّل حكومات الولايات وحكومات المقاطعات الجزء الأكبر من نفقات التعليم، وقد بلغ مجموع ما أنفقته حكومات الولايات على المدارس الحكومية للعام المذكور حوالي 371 مليار دولار، بينما تجاوز مجموع ما أنفقته سلطات المقاطعات قرابة 361 مليار دولار؛ لتوفير التعليم المجاني للأطفال. ويبلغ متوسط الإنفاق على الطالب الأمريكي في المدارس العامة للعام 2018/2019 م حوالي 14891 دولار سنوياً، وتختلف النسبة من ولايةٍ إلى أخرى، حيث يُنفق على التلميذ في ولاية نيويورك مبلغ يتجاوز الـ 20 ألفاً، بينما يكون متوسط تكلفة تعلم التلميذ في ولاية أيداهو أقلّ من 9000 دولار سنوياً. كما تختلف أجور المعلمين والإداريين بحسب المكان الجغرافي، فلا يُوجد نظام أو سلّم رواتب محدّد لرواتب العاملين في القطاع التعليمي الأمريكي (Irwin & Others, 2023).

وتستقبل المدارس الحكومية في جميع الأحياء والمناطق في ولاية ما نفس القدر من التمويل من واشنطن والحكومات المحلية تقريباً حسب عدد التلاميذ وعدد البرامج التعليمية الممولة فيدرالياً، مثل التربية الخاصة وتعليم الأطفال غير الناطقين باللغة الإنجليزية كلغة أولى، لكنّ التباين يكون في قدر التمويل القادم من النطاق المحلي أو السلطات المحلية، وليس في نطاق الولاية أو الحكومة المركزية، لذلك يكون هناك تباين كبير في إيرادات المدارس بحسب المقاطعة التعليمية؛ ففي المدارس التي تقع في مقاطعات يكون فيها الفقر مُنتشراً تُعاني إدارة المدارس من قلة تنفيذ العديد من البرامج؛ مما يُؤثر على جودة الخدمات التعليمية، بعكس المدارس في المقاطعات الغنية التي يكون للمدارس فيها إيرادات أعلى، وتكون المدارس أكثر قدرة على توفير برامج تعليمية وإثرية؛ ممّا يُحسن جودة الخدمات التعليمية وغير التعليمية، وقد يقود ذلك لتفاوت كبير بين الأطفال الأثرياء والفقراء، ويُؤثر في العدالة الاجتماعية في التعليم، وهي من القضايا الهامة في التعليم الأمريكي (Irwin & Others, 2023).

المدارس المستقلة:

من القضايا المعاصرة في التعليم الأمريكي انتشار مدارس الإدارة الذاتية أو يُسمّى بالمدارس المستقلة على حساب المدارس التقليدية، والمدارس المستقلة هي: مدارس ذات استقلال إداري تُموّل حكومياً، وقد افتتحت أوّل مدرسة مستقلة عام 1991، وقد حققت النجاح لتنتشر في الولايات المتحدة بشكلٍ سريع، وقد وصل عدد المدارس المستقلة لأكثر من 7500 مدرسة، يدرس بها أكثر من 3 مليون طالب (Irwin & Others, 2023). ومن إيجابيات المدارس المستقلة أنها وفّرت خياراً تعليمياً للأسر من الطبقات الفقيرة والمتوسطة في اختيار الخيار التعليمي الأنسب لأطفالهم، فهؤلاء العوائل لا يستطيعون إرسال أبنائهم للمدارس الخاصة؛ بسبب التكلفة المالية العالية، لذلك كانوا في السابق يضطرون للدارسة في مدرسة الحي بغضّ النظر عن جودتها، ولكن مع انتشار المدارس المستقلة أصبح هناك خيار إضافي للعوائل؛ إمّا مدرسة الحي أو المدرسة المستقلة (Sowell, 2022).

وقد ساهم في التسويق لهذا النوع من المدارس العديد من السياسين، وكان بعض هؤلاء السياسين -خاصة من الحزب الجمهوري- يُشجّع هذا النوع من المدارس نكايّة في المدارس التقليدية التي يشترك منسوبها في نقابات المعلمين، وهما نقابتان كبيرتان، تعتبر أكبر نقابات العاملين في الولايات المتحدة، وتقفان في تمويل مُرشحي الحزب الديمقراطي، لذلك كان للجانب السياسي دورٌ كبير في انتشار المدارس المستقلة التي لا ينتمي مُعلّموها لأيّ نقابات، بعكس نظرائهم في المدارس التقليدية، أيضاً ممّا ساعد في انتشار المدارس المستقلة عملية التسويق الإعلامي لقضية أنّ معدّل درجات الطلاب في المدارس المستقلة أعلى من المدارس التقليدية في الاختبارات المعيارية، وهذا صحيح في كثير من الأحيان، لكن المدارس التقليدية لا تستطيع



رفض قبول أي طالب بناءً على حالته الصحية أو الحركية أو العقلية، بينما المدارس المستقلة تستطيع قبول أفضل المتقدمين (Houston & Henig, 2023). وتدخل درجات الطلاب من ذوي الإعاقة في متوسط درجات الاختبارات لطلاب المدارس، بعكس المدارس المستقلة التي لا يوجد بها الكثير من الطلاب الذين لديهم مشاكل تعليمية، لذلك تميل الكفاءة لمصلحة المدارس المستقلة في هذا الجانب، والمقارنة هنا غير عادلة. ومن السلبيات التي تُؤخذ على المدارس الخاصة عدم تمتع المعلمين فيها بحقوق وظيفية وأجور مُماثلة لزملائهم في المدارس التقليدية، وكذلك عدم السماح لمعظم أساتذة المدارس المستقلة بالانتماء للنقابات لحماية حقوقهم من الفصل التعسفي، ومما يُعاب على المدارس المستقلة عدم الحرص على مؤهلات المعلمين، فكثير من مُلاك تلك المدارس يهتمون بالربح، حيث يتلقون أموالاً عن كل طالب بشكل مُماثل للمدارس التقليدية التي تقع في نفس المقاطعة، ويُعاب على كثير من المدارس المستقلة أيضاً عدم امتلاك مباني مدرسية مجهزة تُحاكي المدارس التقليدية. ويُشكل استمرار التوسع في المدارس المستقلة خطراً على المدارس التقليدية، ويُهدد وجودها، وهذا ما يُقلق بعض المهتمين بالجوانب التعليمية، حيث إن الإقبال أصبح أكثر على المدارس المستقلة؛ بسبب امتلاكها أدوات تسويقية قوية بعكس المدارس التقليدية. وفي الولايات المتحدة تُخصّص أموال لكل مُتعلّم، وهذه الأموال تذهب حينما ذهب الطالب، إمّا للمدرسة التقليدية أو المستقلة، وهذا ما تسبّب في مشكلات مالية ونقص في تمويل المدارس التقليدية التي فقدت جزءاً من إيراداتها. وأشارت بعض التقارير أن المدارس المستقلة أعادت الفصل العنصري في المدارس حيث لا يتوفر التنوع العرقي في المدارس المستقلة مقارنة بالمدارس التقليدية (Monarrez & Others, 2022).

المهاجرين غير الشرعيين:

من التحديات التي تُواجه قطاع التعليم العام توفير خدمات التعليم لأبناء المهاجرين غير الشرعيين، والذين يُقدّر عددهم بحوالي 11 مليون شخص، ويبلغ أبناء المهاجرين غير الشرعيين قرابة المليون متعلّم في المدارس العامة. ويضمن القانون الأمريكي تعليم المهاجرين غير الشرعيين بعد كسب قضايا في المحكمة العليا، ففي عام 1982 للميلاد حكمت المحكمة العليا بحق الطفل الذي يعيش بطريقة غير نظامية في أمريكا في التمتع بحق التعليم المجاني في المراحل الدراسية الأساسية، وقبل ذلك التاريخ كانت بعض المدارس الحكومية لا تقبل تسجيل الطفل بدون وثائق رسمية تُثبت أنه مواطن أو مُقيم بصورة قانونية، وبسبب عدم دفع مُعظم المهاجرين غير الشرعيين ضرائب على الدخل والعقار، وذلك يضرُّ بإيرادات المدارس في الأحياء التي يسكنها الكثير من المهاجرين غير الشرعيين؛ لأنّ المدارس العامة تُموّل من أموال الضرائب، سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى الولاية أو المستوى المحلي. لذلك تُعاني المدارس في بعض المقاطعات التي يكثر فيها المهاجرون غير الشرعيين من قلة تمويل البرامج التعليمية؛ ممّا يُؤثر على جودة التعليم في تلك المدارس، وبجانب الصعوبات المتعلقة بالتمويل يكثر الجهل والعنف والأمية بين المهاجرين غير الشرعيين؛ ممّا يُؤثر على أبنائهم وسلوكهم، بالإضافة لعدم إتقان المهاجرين غير الشرعيين للغة الإنجليزية؛ ممّا يستدعي من المدارس فتح برامج تقوية وبرامج تعليم لغة إنجليزية لغير الناطقين بها، وهذا عبء إضافي على المدارس والنظام التعليمي (Vargas, 2022).

نقابات المعلمين:

تلعب نقابات المعلمين دوراً هاماً في التعليم العام الأمريكي منذ منتصف القرن العشرين إلى وقتنا الحالي، خاصة نقابات المعلمين الكبرى، وهي تشمل: جمعية التربويين الوطنية والتي تضم غالبية المدرّسين، وعدد أعضائها (3200.000)، وجمعية المعلمين الفيدرالية وعدد أعضائها في عام 2018 زاد عن (1800.000) تربوي. ومن المهم معرفة أنّ المعلمين في أغلب المدارس الحكومية التقليدية مُلزَمون بشكل عام بالانضمام لإحدى هاتين الجمعيتين (التربوية الوطنية أو الفيدرالية) حسب المكان الجغرافي، حيث إنّ كلّ مقاطعة تعليمية لديها نقابة معلمين تابعة لإحدى هاتين الجمعيتين الضخمتين على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قدّمت نقابات المعلمين في المدارس العامة التقليدية بشكل عام أعمالاً جيدة للمعلمين على مدار عقود، منها: المفاوضات الجماعية مع مجالس التعليم نيابة عن المعلمين فيما يخصّ الحقوق الوظيفية مثل زيادة المرتبات الشهرية، طريقة تقييم المدرّسين، عدد ساعات العمل وغيرها. وساعد هذا الإجراء في تفرُّغ المدرّسين للتركيز على أعمال التدريس. كما ساعد وجود النقابات التي تُمثّل المعلمين في المفاوضات الجماعية القياديين في مجالس التعليم



لتوفير الوقت والجهد، حيث يتلقون مطالب المدرسين من جهة واحدة معروفة؛ مما يُسهّل سلاسة عمليات المفاوضات وتقليل الأوقات المهذرة في تظاهر المدرسين وإضراباتهم؛ مما يضر التلاميذ وتعليمهم. ومن إيجابيات النقابات متابعة الحقوق الوظيفية للمعلمين والعقود والتأكد من التزام مجالس التعليم في عملية تطبيقها، كما تُساهم النقابات في توفير الأمن الوظيفي للمعلم، فلا تستطيع مدرسة عامة والتي تنتمي إدارياً لمجالس التعليم فصل معلم لأسباب غير شرعية أو تعسفية، وإذا حدث ذلك فإن لدى نقابات المعلمين المحامين للدفاع عن المعلمين، وقد حدث هذا في مناسبات عديدة، حيث تصل الأمور للمحاكم، مما يشعر المدرسين بأنهم في نوع من الأمان الوظيفي في مهنة التعليم.

وفي الفترة الأخيرة وتحديداً في العقود الثلاثة الأخيرة ظهرت موجة مضادة لنقابات المعلمين، تتهمها بأنها السبب في تدهور الوضع التعليمي في البلاد الذي لا يُعدُّ متميزاً مقارنة بالدول الإسكندنافية والشرق آسيوية، ومن السلبيات التي تُلصق بنقابات المعلمين: تهديد المدارس العامة ومجالس التعليم باستخدام القانون، وتخشي مديريات التعليم وما تتبعها من مدارس عامة تقليدية من نقابات المعلمين؛ لمعرفتهم بقدرات النقابات القوية من حيث رفع ومتابعة القضايا في المحاكم ضد كلِّ مَنْ يُحاول التعرُّض للمدرسين؛ مما يُكلف مجالس التعليم مبالغ كبيرة في توفير مبالغ مليونية لتعيين فريق من المحامين للدفاع عن مجالس التعليم في القضايا المرفوعة من النقابات، مما يُجبر مجالس التعليم على محاولة اتباع أوامر نقابات المعلمين التي تفرض أوامرها بقوة على مجالس التعليم. ومن الأشياء التي تُنسب إلى نقابات المعلمين في هذا الجانب عدم قدرة مجالس التعليم على فصل المعلمين غير المتقنين لعملية التدريس؛ خشية رفع قضية في المحكمة من قبل الجمعية التي تُمثل المعلمين، والخاسر الحقيقي في كلِّ ذلك هو الجودة التعليمية كما يزعم المنتقدون لنقابات المعلمين في البلاد. ومن الأمور المأخوذة على نقابات المعلمين دخول نقابة المعلمين في الجانب السياسي بشراكة، حيث تتمتع بقدرات مالية ضخمة، وتُعتبر نقابة المعلمين من أهم الأطراف في التأثير على انتخابات رؤساء الولايات المحلية أو حتى انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال ساهمت جمعية التربويين الوطنية بمبالغ تقترب من التسعين مليون دولار خلال العشرين سنة الأخيرة (1998-2018)، ذهبت كلها لتأييد الحزب الديمقراطي الذي غالباً ما يكون لديه نزعة يسارية اشتراكية مثل حفظ حقوق العاملين من خلال النقابات، وتوفير العلاج المجاني مقارنة بالحزب الجمهوري الذي يُفضّل غالباً المشاريع اليمينية المتحررة من قيود النقابات (DeAngelis, & Makridis, 2021; Duplantis, 1995; Weiner, 2012).

المراجع

1. Alexander, K., & Alexander, M. D. (2019). American public school law. West Academic Publishing.
2. Creamer, J., Shrider, E. A., Burns, K., & Chen, F. (2022). Poverty in the United States: 2021. US Census Bureau.
3. DeAngelis, C. A., & Makridis, C. (2021). Are school reopening decisions related to union influence?. *Social Science Quarterly*, 102(5), 2266-2284.
4. Duplantis, M. M., Chandler, T. D., & Geske, T. G. (1995). The growth and impact of teachers' unions in states without collective bargaining legislation. *Economics of Education Review*, 14(2), 167-178.
5. Floden, R. E., Richmond, G., & Salazar, M. (2020). A nation at risk or a nation in progress? Naming the way forward through research in teacher education. *Journal of Teacher Education*, 71(2), 169-171.
6. Fraser, J. W. (2014). *The school in the United States: A documentary history*. Routledge.
7. Gibbs, C. L. (2023). Racing Towards the Supreme Court? Second Circuit Dismisses Challenge to Connecticut Policy Letting Transgender Girls Compete in High School Sports. *LGBT Law Notes*, 1-2.



8. Goldstein, D. (2015). *The teacher wars: A history of America's most embattled profession*. Anchor.
9. Houston, D. M., & Henig, J. R. (2023). The "Good" Schools: Academic Performance Data, School Choice, and Segregation. *AERA Open*, 9, 23328584231177666.
10. Hursh, D. (2005). The growth of high-stakes testing in the USA: accountability, markets and the decline in educational equality. *British Educational Research Journal*, 31(5), 605-622.
11. Irwin, V. J. X. S. K. A. C. A. F. R., Zhang, J., Wang, X., Hein, S., Wang, K., Roberts, A., ... & Parker, S. (2023). Report on the condition of education 2022. US Department of Education: National Center for Education Statistics, 2022-144.
12. Katsiyannis, A., Rapa, L. J., Whitford, D. K., & Scott, S. N. (2023). An examination of US school mass shootings, 2017–2022: Findings and implications. *Advances in neurodevelopmental disorders*, 7(1), 66-76.
13. Kowalski, T. J. (2006). Evolution of the school superintendent as communicator. *Communication Education*, 54(2), 101-117.
14. Kowalski, T. J., & Brunner, C. C. (2011). The school superintendent: Roles, challenges, and issues. Sage handbook of educational leadership: Advances in theory, research, and practice.
15. Kraus, L. L., & Stevens, R. L. (2019). Brown v. Board of Education to ESSA: Sixty Years of Educational Change?. *NATIONAL SOCIAL SCIENCE*, 252, 56.
16. Lee, J. H. (2013). School shootings in the US public schools: Analysis through the eyes of an educator. *Review of Higher Education & Self-Learning*, 6(22).
17. Monarrez, T., Kisida, B., & Chingos, M. (2022). The effect of charter schools on school segregation. *American Economic Journal: Economic Policy*, 14(1), 301-340.
18. Osborne, D. (2017). *Reinventing America's schools: Creating a 21st century education system*. Bloomsbury Publishing USA.
19. Peterson, C. E. (1964). The Common School Advocate: Molder of the Public Mind. *Journal of the Illinois State Historical Society (1908-1984)*, 57(3), 261-269.
20. Ravitch, D. (2016). *The death and life of the great American school system: How testing and choice are undermining education*. Basic books.
21. Reese, W. J. (2011). *America's public schools: From the common school to "no child left behind"*. JHU Press.
22. Shannon, J. H., & Hunter Jr, R. J. (2020). The Civil Rights Act of 1964: Beyond Race to Employment Discrimination Based on Sex: The "Three Letter Word" That Has Continued to Vex Society and The United States Supreme Court. *Journal of Social and Political Sciences*, 3(3).
23. Sowell, T. (2020). *Charter schools and their enemies*. Hachette UK.
24. Spring, J. (2020). *The politics of American education*. Taylor & Francis.
25. Spring, J. (2021). *Deculturalization and the struggle for equality: A brief history of the education of dominated cultures in the United States*. Routledge.
26. Sutcher, L., Darling-Hammond, L., & Carver-Thomas, D. (2019). Understanding teacher shortages: An analysis of teacher supply and demand in the United States. *Education policy analysis archives*, 27(35).



27. Tan, G., Gupta, A., Wilgus, G., & Wilgus, G. (2019). From a nation at risk to no child left behind to race to the top: The US response to global competition. Investment in early childhood education in a globalized world: Policies, practices, and parental philosophies in China, India, and the United States, 107-158.
28. U.S. Department of Education.(2023). About us.U.S. Department of Education. Retreved from <https://www2.ed.gov/about/landing.jhtml>
29. Vargas, N. (2022). *Mexican American immigrants: social work students' perspectives* (Doctoral dissertation, California State University, Sacramento).
30. Weiner, L. (2012). *The future of our schools: Teachers unions and social justice*. Haymarket Books.
31. Zhao, Y. (2014). *Who's afraid of the big bad dragon?: Why China has the best (and worst) education system in the world*. John Wiley & Sons.